وزير العدل يصدر قرارا بتنظيم جديد لقواعد تقدير مكافأة أمناء التفليسة

كتبت: ياسمين العقيدات

أصدر نواف بن محمد المعاودة وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف القرار رقم (٦١) لسنة ٢٠٢٥ بشأن قواعد تقدير مكافأة أمناء التفليسة.

ويأتي هذا القرار المنشور في الجريدة الرسمية ضمن تنظيم متكامل يهدف إلى حوكمة عملية التقدير، وتعزيز الشفافية، وتسريع إجراءات البت في المكافآت، إلى جانب تشجيع الكفاءات والخبرات على القيد في قائمة أمناء التفليسة بجدول الخبراء.

وألزم القرار أمين التفليسة، سواء عند ترشيحه أو خلال عشرة أيام من تعيينه، بتقديم مقترح مكتوب إلى المحكمة يتضمن مقدار المكافأة المقترحة والمعايير التي بُني عليها التقدير، وتبت المحكمة في هذا المقترح إما بالموافقة أو بالتعديل، بعد استطلاع رأي لجنة الدائنين إن وُجدت، كما منح القرار المحكمة صلاحية تعديل المكافأة لاحقًا سواء بالزيادة أو الخفض، وفقًا للمعطيات.

وبين القرار ان تقدير المكافأة يعتمد على عدة أسس أبرزها، طبيعة منشأة المدين وحجمها، الأعمال التي قام بها أمين التفليسة ودرجة تعقيدها، الإجراءات الإدارية المتخذة، ومدى نجاحه في الحفاظ على الأصول وتعظيم قيمتها. كما يؤخذ بعين الاعتبار مدى تعقيد حصر مطالبات الدائنين ودقّتها، ودور الأمين في إعداد خطط إعادة التنظيم أو التصفية، والوقت المبذول مقارنة بمؤهلاته وخبراته، بالإضافة إلى أي عوامل أخرى تراها المحكمة ذات صلة.

وأشار القرار الى إلزام الأمين بتقديم مطالبة مفصلة للمحكمة تتضمن بيانًا بأسس تقدير المكافأة، وإذا وُجد أكثر من أمين، يجب تقديم المطالبة بشكل مشترك، إلا في حال وجود مبررات لتقديمها بشكل منفصل، كما أجاز القرار للمحكمة إعادة النظر في المكافأة من تلقاء نفسها، أو بناء على طلب من الأمين، أو المدين، أو لجنة الدائنين، أو من دائنين يمثلون ١٠% على الأقل من مجموع الديون غير المضمونة.

وتضمنت أحكام القرار إمكانية صرف مكافأة استثنائية للأمين، إذا قدم مجهودًا يتجاوز الجهد المعقول وساهم في تعظيم أصول التفليسة أو حماية مصالح الدائنين أو تسريع تعافي المدين، ومن ضمن الحالات التي تُمنح فيها هذه المكافأة الاستثنائية: التوصل لتسوية مطالبات جوهرية، أو

○ وزير العدل.

استرداد أصول مؤثرة، أو خفض المصاريف، أو بيع المنشأة ككيان عامل، أو إبطال معاملات مخالفة، أو الحصول على تمويل لاحق، أو وضع خطة تطوير تجارية فعالة.

وفي حال كلفت المحكمة أمين إعادة التنظيم بإدارة أعمال المدين وتسيير المنشأة، فإن له حق الحصول على مكافأة شهرية طيلة فترة التكليف، وتُحتسب وفق المعايير المعتمدة نفسها.

ووفقًا للقرار، يجوز الاعتراض على تقدير المكافأة أو المصاريف من قبل أي من الأطراف المعنية خلال ثلاثين يومًا من صدورها، ويُشترط أن تستمع المحكمة لجميع الآراء قبل إصدار القرار، مع جواز الطعن على الحكم أمام محكمة الاستئناف.

ونص القرار على إمكانية صرف المكافآت على دفعات جزئية ما لم تقرر المحكمة خلاف ذلك، كما يمكن تأجيل صرف المكافآت في حال عدم توفر السيولة الكافية لدى أصول التفليسة.

وشمل القرار ثلاثة جداول رئيسية توضح نسب وأوقات صرف المكافآت لأمناء التفليسة، بحسب نوع الإجراء، ففي حالة أمين إعادة التنظيم، تُصرف المكافأة على ست دفعات ٥% عند التعيين على ألا يتجاوز ١٠ آلاف دينار، ١٠% بعد إعداد تقرير عن أصول المدين وأعماله وكافة الظروف المؤثرة على المركز المالي للمدين والتطورات المتوقعة على الا تتجاوز ٢٠ ألف دينار، و٢٠% عند الانتهاء من إعداد خطة تصفية أصول التفليسة على الا تجاوز ٢٠ ألف دينار، و٣٠% عند الانتهاء من اجراء التوزيعات، و٢٠% بعد الانتهاء من إجراء التوزيعات، وتُصرف النسبة المتبقية البالغة ١٥% بعد اعداد التقرير النهائي.

فيما تُقسم مكافأة أمين التفليسة المؤقت على أربع دفعات، هي ١٠% عند التعيين على الا تتجاوز ٣ آلاف دينار، و٣٠% بعد إعداد تقرير عن أصول المدين وأعماله وكافة الظروف المؤثرة على المركز المالي للمدين والتطورات المتوقعة على الا يتجاوز ١٠ آلاف دينار، و٣٠% بعد تنفيذ مهام المحافظة على أصول التفليسة وإدارة اعمال المدين او الاشراف عليها اذا تم تكليفه من قبل المحكمة بذلك، و٣٠% عند الموافقة على طلب افتتاح إجراءات الإفلاس وتسليم العهد.

في الطعون على المصادقة على الخطة.

أما أمين التصفية، فتُوزع مكافأته على ست دفعات تبدأ بنسبة ٥% عند التعيين على ألا تتجاوز ٣ آلاف دينار، ثم ١٠% بعد إعداد تقرير عن أصول المدين واعماله وكافة الظروف المؤثرة على المركز المالي للمدين والتطورات المتوقعة على الا تجاوز ٢٠ ألف دينار، و٢٠% عند الانتهاء من إعداد خطة تصفية أصول التفليسة على الا تجاوز ٢٠ ألف دينار، و٣٠% عند الانتهاء من اجراء التوزيعات، و٢٠% بعد الانتهاء من إجراء التوزيعات، وتُصرف النسبة المتبقية البالغة ١٥% بعد اعداد التقرير النهائي.

فيما تُقسم مكافأة أمين التفليسة المؤقت على أربع دفعات، هي ١٠% عند التعيين على الا تتجاوز ٣ آلاف دينار، و٣٠% بعد إعداد تقرير عن أصول المدين وأعماله وكافة الظروف المؤثرة على المركز المالي للمدين والتطورات المتوقعة على الا يتجاوز ١٠ آلاف دينار، و٣٠% بعد تنفيذ مهام المحافظة على أصول التفليسة وإدارة اعمال المدين او الاشراف عليها اذا تم تكليفه من قبل المحكمة بذلك، و٣٠% عند الموافقة على طلب افتتاح إجراءات الإفلاس وتسليم العهد.

تأكيدا لريادتها في صنع مستقبل مستدام..

ألبا تنال التقييم البلاتيني من إيكوفاديس للمرة الثانية

تفخر شركة ألمنيوم البحرين (ألبا)، أكبر مصهر للألمنيوم ذي موقع واحد في العالم، بإعلان حصولها مجددًا على التقييم البلاتيني من منظمة إيكوفاديس، وذلك للعام الثاني على التوالي. ويؤكد هذا التقييم المرموق مكانة الشركة الرائدة ورؤيتها الاستشرافية في إرساء أعلى معايير التميز التشغيلي، والحماية البيئية، والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

وبهذه المناسبة، علق الرئيس التنفيذي لشركة ألبا، علي البقالي، قائلًا: «إن حصولنا على التقييم البلاتيني من إيكوفاديس للسنة الثانية على التوالي هو مصدر فخر

○ علي البقالي.

واعتزاز للشركة، حيث نحرص بشكل كبير على دفع الجهود التي تسهم في تحقيق التأثير الإيجابي على المستويين البيئي والاجتماعي، وذلك من خلال التطوير المستمر لعملياتنا، ودعم جهود الاستدامة في المملكة وعلى المستوى العالمي. كما يلهمنا هذا الإنجاز للوصول إلى آفاق أكبر من خلال مواصلة هذه الجهود».

جدير بالذكر أن تقييم إيكوفاديس للاستدامة يعنى بتقييم المؤسسات والشركات في أربعة مجالات رئيسية، وهي: البيئة، القوى العاملة وحقوق الإنسان، الأخلاقيات، والمشتريات المستدامة. كما أن حصول ألبا على التقييم البلاتيني يضعها ضمن قائمة النخبة التي تمثل ١% من الشركات التي شملها التقييم عالميًا.

○ محمد الدخيل.

توافر الصافي بكميات كبيرة في الأسواق وبأسعار منخفضة

٩ كيلو من الصافي بـ١٠ دنانير والثلاجة بـ٦٠ دينارا

كتبت: نوال عباس

شهدت الأسواق المحلية طرح كميات كبيرة من اسماك الصافي وبأسعار مخفضة تتراوح بين دينار ونصف ودينار و١٠٠ فلس، والثلاجة تصل الى ٦٠ دينارا.

ويقول رئيس جمعية قلالي للصيادين محمد الدخيل «من اهم أسباب توافر اسماك الصافي بكميات كبيرة وزيادة العرض في هذه الفترة وانخفاض الأسعار هو الحظر الذي فرضته الحكومة لتنظيم عملية صيد الصافي مدة شهرين خلال شهري ابريل ومايو الماضيين، ما ادى الى توافره بكميات كبيرة، وانخفاض أسعارها، وتمنى الاستمرار في فرض تنظيم قوانين الصيد، وخاصة انه مازال هناك بعض الاسيويين الذين يخالفون قانون تنظيم الصيد، ويجب محاسبتهم».

وطالب الدخيل من الجهات المعنية الاستمرار في المراقبة للبحر للحفاظ على الثروة السمكية ووضع العقوبات على المخالفين، وخاصة ان تطبيق القوانين سيزيد من كميات الأسماك مستقبلا وهذه بوادر طيبة من الحكومة.

ومن جانبه يقول القلاف مهدي العصفور «هناك انخفاض كبير جدا في أسعار السمك نظرا الى توافره في الأسواق بكميات كبيرة فقد وصلت الأسعار بين دينارين ودينار و١٠٠ فلس للكيلو، والثلاجة تتراوح أسعارها بين ٦٠ دينارا و١٢٠ دينارا، بحسب المبحر والحجم، وتوقع ان تنخفض الأسعار اكثر خلال الأيام القادمة بسبب وفرة السمك. مشيرا الى ان الصيادين فرحون بالوفرة، وخاصة ان العام الماضي في هذه الفترة كان هناك ارتفاع في اسعار الصافي بسبب شح الصافي حتى وصل الكيلو الى ٦ دنانير ، ولكن نتيجة للحظر تكاثر الصافي بكميات كبيرة هذا العام والعرض كان كبيرا جدا، حتى وصل سعر الصافي الى ٩ كيلو بـ١٠ دنانير، و٣ او ٤ كيلو بـ١٠ دنانير بحسب حجم السمكة والمبحر، كما تختلف اسعار ثلاجة السمك من مبحر الى اخر فمثلا مبحر البديع تكون الثلاجة بـ٦٠ دينارا، و٥ كيلو بـ١٠ دنانير، ومبحر حوار الثلاجة بـ١٢٠ دينارا والكيلو بـ٣ دنانير مشيرا الى اقبال الناس على الشراء بشكل كبير بسبب رغبة الناس في شراء سمك الصافي، والاسعار جيدة.

ممثلو بنوك لـ(بنا):

المشاركة في تنفيذ برنامج التمويلات الإسكانية نموذج ناجح للتكامل بين القطاعين العام والخاص

دور مهم للقطاع المصرفي في توفير السكن الملائم لكل أسرة بحرينية

أكّد عدد من ممثلي البنوك المشاركة في برنامج التمويلات الإسكانية، الذي تقدمه وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، أن خيارات «تسهيل»، و«تسهيل+»، و«مزايا»، و«مزايا الفئة المستحدثة» تلعب دورًا مهما في تلبية احتياجات المواطنين، وتواكب تطلعاتهم للحصول على سكن مناسب، مشيرين إلى أن الإقبال المتزايد على هذه الخيارات يعكس ثقة المستفيدين بجودة الخدمات المقدمة وسرعة الإجراءات.

وأضافوا، في تصريحات خاصة لوكالة أنباء البحرين (بنا)، أن التسهيلات التمويلية التي تقدمها البنوك تهدف إلى تبسيط الإجراءات أمام المواطنين وتقليص فترات الانتظار، مؤكدين أن الإجراءات المتبعة تتميز بالسلاسة والسرعة، بما يمكّن المواطن من استكمال معاملاته في وقت قياسي، موضحين أن البنوك تتيح للمستفيدين خطط سداد متنوعة، إلى جانب رفع سقف التمويل وفقًا لطبيعة المسار.

وفي هذا السياق قال فيصل العبد الله الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للأفراد في بنك السلام، دور البنك في دعم المبادرات الإسكانية الوطنية، وفي مقدمتها برنامج «مزايا»، و«تسهيل»، و«تسهيل+» للسكن الاجتماعي، بالشراكة مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني وبنك الإسكان، لافتًا إلى أن هذه الجهود تأتي انطلاقًا من التزام بنك السلام بتوفير حلول تمويلية متكاملة، متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، لتمكين المواطنين من تملك السكن ضمن بيئة مالية مستقرة.

وأوضح أن برنامج «تسهيل+» يوفر تمويلاً يصل إلى ٩١?٠٠٠ دينار بحريني دون دفعة مقدمة، إلى جانب مزايا مرنة، من بينها خيار «التمويل الإضافي التنازلي» الذي يتيح تقليص قيمة القسط تدريجيًا، بما يخفف الأعباء المالية ويعزز قدرة المواطنين على التخطيط طويل الأجل.

○ محمد جمالي.

○ فيصل العبدالله.

○ محمد بو حجي.

○ أميرة العباسي.

البنوك توفر الخيارات لبرامج التمويل الإسكاني وهي شريك أساسي في التنمية

وأشار الى أن بنك السلام سجّل إنجازًا بارزًا بتسليم أول عقار ممول ضمن برنامج «تسهيل+» على مستوى مملكة البحرين، في خطوة تُجسد فعالية التنسيق بين الجهات المعنية وسرعة تنفيذ الإجراءات، مضيفًا أن البنك يواصل التزامه في تعزيز الشمول المالي، وتحسين جودة الحياة، ودعم رؤية البحرين ٢٠٣٠ الهادفة إلى توسيع قاعدة تملك السكن ضمن بيئة ملائمة ومستدامة للمواطنين.

وفي السياق ذاته، أعربت أميرة أحمد العباسي مدير إدارة الخدمات المصرفية للأفراد في خليجي بنك، عن فخر البنك بشراكته الاستراتيجية مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني لدعم برامج التمويل الإسكاني منذ إطلاقها عام ٢٠٢٢، والتي تسهم بشكل ملموس في توفير حلول تمويلية ميسرة وفعّالة، مبينة حرص البنك على تقديم عروض تنافسية شاملة، من فترات سداد مرنة تمتد حتى ٣٠ عامًا، إلى إعفاءات من الرسوم الإدارية ورسوم التأمين، بالإضافة إلى عروض دعم الكهرباء واشتراكات الصيانة، مما يزيد من قدرة المواطنين على تملك منازلهم.

وأوضحت أن برنامج «مزايا» يتيح للمستثمر الحصول على تمويل عقاري يصل إلى ١٢٠ ألف دينار بحريني بنسبة ١٢٠% من قيمة العقار، مع دعم حكومي يغطي الفرق بين القسط المستحق والقسط الفعلي، بحيث لا يتجاوز القسط الشهري ٢٥% من الدخل. بينما يوفر برنامج «التسهيل» تمويلاً يصل إلى ٧٠ ألف دينار بحريني لشراء أو بناء المسكن أو الأرض، بعائد ثابت خلال فترة السداد البالغة ٣٠ عامًا. أما برنامج «تسهيل+»، فيقدم تمويلاً يصل إلى ٩١ ألف دينار بحريني بأقساط لا تتجاوز ٣٥% من الدخل، مع إمكانية دمج دخل الزوجين دون الحاجة إلى دفعة مقدمة.

بدوره، أشاد محمد جمالي مدير التسويق في خليجي بنك، بما تقدمه وزارة الإسكان والتخطيط العمراني وبنك الإسكان من برامج نوعية مبتكرة تلبي احتياجات شريحة واسعة من المواطنين، والتي أسهمت بشكل ملموس في تقليص قائمة الانتظار، وتوفير حلول تمويلية مرنة ومناسبة، ضمن شراكة ناجحة بين القطاعين العام والخاص.

وقال إن هذه المبادرات تُعد ترجمة واقعية لتوجهات القيادة، والتي تؤكد مركزية المواطن في عملية التنمية، وأهمية فتح المجال أمام أدوات السوق لإيجاد حلول إسكانية مستدامة.

وأكد أن مملكة البحرين تمتلك من المرونة المؤسسية ما يمكّنها من مواصلة تطوير منظومتها الإسكانية بما يواكب المتغيرات، لتتفرغ الجهات الحكومية من جهة تنفيذية إلى جهة تنظيمية تشرف وتحفز وتضبط.

يُذكر أن التمويلات تشمل أغراضًا متعددة، مثل شراء وحدة أو شقة سكنية، وشراء أرض، وبناء المسكن، وهو ما يعزز من مرونة الخيارات أمام المواطنين، ويمنحهم حرية تحديد موقع ونوع المسكن حسب احتياجاتهم. كما أن عدم خضوع القسط الشهري للتحديث الدوري، وتوفير خطة الأقساط من تاريخ الاستحقاق، يعزز من الاستقرار المالي للمواطنين ويزيد من ثقتهم في البرنامج، الذي يُعد من أهم مبادرات وزارة الإسكان في عقد شراكات فعالة مع القطاع الخاص.

الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للتحريات المالية تترأس وفد البحرين في اجتماع مجموعة الإجمونت

ترأست الشيخة مي بنت محمد آل خليفة الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للتحريات المالي، وفد مملكة البحرين المشارك في الاجتماع العام الحادي والثلاثين لمجموعة الإجمونت، والذي عُقد في لوكسمبورغ خلال الفترة من ٦ إلى ١١ يوليو الجاري، بمشاركة وحضور ممثلي ١٨١ وحدة تحريات مالية من مختلف دول العالم.

ويأتي الاجتماع بالتزامن مع الذكرى الثلاثين لتأسيس المجموعة، حيث تم خلاله مناقشة محاور استراتيجية رئيسية شملت تعزيز استقلالية وحدة التحريات المالية واستقلاليتها التشغيلية لضمان كفاءة أدائها، وتوفير الموارد الكافية لمكافحة التمويل غير المشروع، بالإضافة إلى استعراض التطورات المستقبلية للشبكة الآمنة لمجموعة الإجمونت بهدف ضمان استمرارية تبادل المعلومات الحساسة بأمان تام.

وفي هذا السياق، أعلنت مجموعة الإجمونت تخصيص يوم ٩ يونيو من كل عام يومًا عالميًا لوحدات التحريات المالية، وذلك تقديرًا للدور الحيوي الذي تؤديه هذه الوحدات في مكافحة الجرائم المالية وتعزيز الشفافية على المستوى الدولي.

وفي ختام الاجتماع، أعربت مجموعة الإجمونت عن شكرها وتقديرها للشيخة مي بنت محمد آل خليفة على مساهماتها القيمة وجهودها الدؤوبة خلال فترة توليها منصب نائب رئيس المجموعة والممثل الإقليمي لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما كان له بالغ الأثر في تعزيز أطر التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الجرائم المالية، ودعم أهداف المجموعة الرامية إلى تقوية شبكة وحدات التحريات المالية على الصعيد العالمي.